

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



المملكة العربية السعودية
هيئة البحوث والدراسات
الوزارية

الرقم :
التاريخ : / / ١٤
المرفقات :

نظام مكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص

المادة الأولى :

يقصد بالمصطلحات الآتية - أينما وردت في هذا النظام - المعاني المبينة أمام كل منها، ما لم يقتض السياق غير ذلك :

١ - الاتجار بالأشخاص : استخدام شخص، أو إلحاقه، أو نقله، أو إيواؤه، أو استقباله، من أجل إساءة الاستغلال.

٢ - الجريمة عبر الحدود الوطنية : يكون الجرم ذا طابع عبر وطني في الحالات الآتية :

أ - إذا ارتكب في أكثر من دولة واحدة .

ب - إذا ارتكب في دولة واحدة، ولكن جانباً كبيراً من الإعداد أو التخطيط له أو توجيهه أو الإشراف عليه جرى في دولة أخرى.

ج - إذا ارتكب في دولة واحدة، ولكن ضلعت في ارتكابه جماعة إجرامية منظمة تمارس أنشطة إجرامية في أكثر من دولة واحدة .

د - إذا ارتكب في دولة واحدة، ولكن له آثار شديدة في دولة أخرى .

٣ - الجماعة الإجرامية المنظمة : أي جماعة مؤلفة من شخصين أو أكثر تقوم بفعل مدير لارتكاب جريمة الاتجار بالأشخاص من أجل الحصول - بشكل مباشر أو غير مباشر - على منفعة مادية أو مالية أو غيرها .

٤ - النقل : من لم يجاوز (الثامنة عشرة) من عمره .

المادة الثانية :

يحظر الاتجار بأي شخص بأي شكل من الأشكال بما في ذلك إكراهه أو تهديده أو الاحتيال عليه أو خداعه أو خطفه، أو استغلال الوظيفة أو النفوذ، أو إساءة استعمال سلطة ما عليه، أو استغلال ضعفه، أو إعطاء مبالغ مالية أو مزاييا أو تلقيها لتسهيل موافقة شخص له سيطرة على آخر من أجل الاعتداء الجنسي، أو العمل أو الخدمة قسراً، أو التسول، أو الاسترقاق أو الممارسات الشبيهة بالرق، أو الاستعباد، أو نزع الأعضاء، أو إجراء تجارب طبية عليه .





الرقم :
التاريخ : / / ١٤
المقرات :

المادة الثالثة :

يعاقب كل من ارتكب جريمة الاتجار بالأشخاص بالسجن مدة لا تزيد على (خمس عشرة) سنة، أو بغرامة لا تزيد على (مليون) ريال، أو بهما معاً.

المادة الرابعة :

تشدد العقوبات المنصوص عليها في هذا النظام في الحالات التالية :

- ١ - إذا ارتكبت الجريمة جماعة إجرامية منظمة .
- ٢ - إذا ارتكبت ضد امرأة أو أحد من ذوي الاحتياجات الخاصة .
- ٣ - إذا ارتكبت ضد طفل حتى ولو لم يكن الجاني عالماً بكون المجني عليه طفلاً .
- ٤ - إذا استعمل مرتكبها سلاحاً، أو هدد باستعماله .
- ٥ - إذا كان مرتكبها زوجاً للمجني عليه أو أحد أصوله أو فروعه أو وليه، أو كانت له سلطة عليه .
- ٦ - إذا كان مرتكبها موظفاً من موظفي إنفاذ الأنظمة .
- ٧ - إذا كان مرتكبها أكثر من شخص .
- ٨ - إذا كانت الجريمة عبر الحدود الوطنية .
- ٩ - إذا ترتب عليها إلحاق أذى بليغ بالمجني عليه، أو إصابته بعاقة دائمة .

المادة الخامسة :

لا يعتد برضا المجني عليه في أي جريمة من الجرائم المنصوص عليها في هذا النظام .

المادة السادسة :

يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على (خمس) سنوات، أو بغرامة لا تزيد على (مائتي ألف) ريال، أو بهما معاً؛ كل ممن يأتي :

- ١ - من استخدم القوة البدنية أو التهديد أو الترهيب أو الحرمان من مزية مستحقة أو الوعد بمزية غير مستحقة أو عرضها أو منحها للتحريض على الإدلاء بشهادة زور، أو للتدخل في الإدلاء بها، أو تقديم أدلة غير صحيحة تتعلق بأرتكاب أي من الجرائم المنصوص عليها في هذا النظام .





الرقم :
التاريخ : / / ١٤٤٠
المرفقات :

٢ - من استخدم القوة البدنية أو التهديد أو الترهيب للتدخل في ممارسة أي مسؤول قضائي - أو معني بإنفاذ النظام - لمهامه الرسمية فيما يتعلق بأي من الجرائم المنصوص عليها في هذا النظام .
المادة السابعة :

يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على (سنتين) أو بغرامة لا تزيد على (مائة ألف) ريال، أو بهما معاً، كل من علم بإرتكاب جريمة من الجرائم المنصوص عليها في هذا النظام، أو علم بالشروع فيها، ولو كان مسؤولاً عن السر المهني، أو حصل على معلومات أو إرشادات تتعلق بها بصفة مباشرة أو غير مباشرة، ولم يبلغ فوراً الجهات المختصة بذلك .
ويجوز للمحكمة المختصة استثناء الوالدين والأولاد والزوجين والإخوة والأخوات من أحكام هذه المادة .
المادة الثامنة :

يعاقب بعقوبة الفاعل، كل من ساهم في جريمة الاتجار بالأشخاص، وكل من تدخل في أي من الجرائم المنصوص عليها في المواد: (الثانية) و(الرابعة) و(السادسة) من هذا النظام .
المادة التاسعة :

يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على (خمس) سنوات، أو بغرامة لا تزيد على (مائتي ألف) ريال، أو بهما معاً، كل من حاز أشياء متحصلة من إحدى الجرائم المنصوص عليها في هذا النظام، أو أخفاها، أو صرفها، أو أخفى شخصاً (أو أكثر) من الذين اشتركوا فيها، بقصد معاونته على الفرار من العدالة مع علمه بذلك، أو أسهم في إخفاء معالم الجريمة .
ويجوز للمحكمة المختصة إعلاء المتهم من العقوبة المتعلقة بإخفاء الأشخاص إذا كان المخفي زوجاً للمخفي أو أحد أصوله أو فروعه .





المادة العاشرة :

يعاقب على الشروع في أي من الجرائم المنصوص عليها في المواد (الثانية) و(الرابعة) و(السادسة) من هذا النظام بعقوبة الجريمة الثامنة .

المادة الحادية عشرة :

يجوز للمحكمة المختصة في جميع الأحوال مصادرة الأموال الخاصة والامتعة والادوات وغيرها مما يكون قد استعمل، أو أعد للاستعمال، في ارتكاب جريمة الاتجار بالأشخاص، أو تحصل منها .

المادة الثانية عشرة :

يعنى من العقوبات المقررة للجرائم المنصوص عليها في هذا النظام كل من بادر من الجناة بإبلاغ الجهات المختصة بما يعلمه عنها قبل البدء في تنفيذها، وكان من شأن ذلك اكتشاف الجريمة، قبل وقوعها أو ضبط مرتكبها أو الحيلولة دون إتمامها . فإذا حصل الإبلاغ بعد وقوع الجريمة، جاز إعفاؤه من العقوبة إذا مكن السلطات المختصة قبل البدء في التحقيق من القبض على مرتكبي الجريمة الآخرين . فإذا حصل الإبلاغ أثناء التحقيق جاز تخفيف العقوبة .

المادة الثالثة عشرة :

دون الإخلال بمسؤولية الشخص ذي الصفة الطبيعية، إذا ارتكبت جريمة الاتجار بالأشخاص من خلال شخص ذي صفة اعتبارية أو لحسابه أو باسمه مع علمه بذلك ؛ يعاقب بغرامة لا تزيد على (عشرة ملايين) ريال . ويجوز للمحكمة المختصة أن تأمر بحله، أو إخلائه، أو إخلاق أحد فروع مؤقتاً أو دائماً .

المادة الرابعة عشرة :

لا تخلل العقوبات المنصوص عليها في هذا النظام بتوقيع أي عقوبة أشد منصوص عليها في أنظمة أخرى .





الرقم :
التاريخ : / / ١٤٠٤
المرضات :

المادة الخامسة عشرة :

تتخذ الإجراءات الآتية في مرحلة التحقيق أو المحاكمة في شأن المجني عليه في جريمة الاتجار بالأشخاص :

- ١ - إعلام المجني عليه بحقوقه النظامية بلغة يفهمها .
- ٢ - إتاحة الفرصة له لبيان وضعه بما يتضمن كونه ضحية اتجار بالأشخاص، وكذلك وضعه النظامي والجسدي والنفسي والاجتماعي .
- ٣ - عرضه على الطبيب المختص إذا تبين أنه بحاجة إلى رعاية طبية أو نفسية، أو إذا طلب ذلك .
- ٤ - إيداعه أحد مراكز التأهيل الطبية أو النفسية أو الاجتماعية إذا تبين أن حالته الطبية أو النفسية أو العمرية تستدعي ذلك .
- ٥ - إيداعه أحد المراكز المتخصصة إذا كان في حاجة إلى مأوى .
- ٦ - توفير الحماية الأمنية له إذا استلزم الأمر ذلك .
- ٧ - إذا كان المجني عليه أجنبياً وكانت هناك ضرورة لبقائه في المملكة، أو العمل أثناء السير في إجراءات التحقيق أو المحاكمة، فللدعاء العام أو المحكمة المختصة تقدير ذلك .

المادة السادسة عشرة :

تختص هيئة التحقيق والإدعاء العام بالتحقيق والإدعاء في الجرائم المنصوص عليها في هذا النظام، وتختص كذلك بتفتيش أماكن إيواء المجني عليهم في تلك الجرائم، للتأكد من تنفيذ الأحكام القضائية في هذا الشأن .

المادة السابعة عشرة :

يعمل بهذا النظام بعد (تسعين) يوماً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .



**Council of Ministers Decision number (244) dated 20/7/1430
(June 13, 2009)**

The Council of Ministers after viewing the paper of the Administration of the Council of Ministers number 47832/B dated 3/12/1429 (November 20, 2009) including draft of the law for combating trafficking in persons and related meeting minutes and recommendations decided the following:

First: Approved the law for combating the crime of trafficking in persons in its attached text. A draft royal decree is prepared, the text of which is attached.

Second: Forming a committee for combating crimes of trafficking in person at the Human Rights Commission consisting of representatives from the Ministry of Interior, Ministry of Foreign Affairs, Ministry of Justice, Ministry of Social Affairs, Ministry of Labor, Ministry of Education and Information and Human Rights Commission.

Three: The speciality of the above mentioned committee is:

1. To follow up situation of victims of trafficking in person to ensure prevention of repeated abuse;
2. To draw a policy urging active search for victims of trafficking in person and training individuals on means of identifying them;
3. To coordinate with relevant authorities to return victims to their home countries or other countries where they reside whenever they demanded to leave;
4. To recommend keeping the victims in the country and to resettle their legal papers so they would be able to work if they wishes to do so. Such recommendation – when approved – is reviewed annually.
5. To prepare researches, information, media campaigns, social and economic initiatives to prevent and combat trafficking in persons.
6. To coordinate with government departments regarding information and statistics related to crimes of trafficking in persons.

Fourth: Head of the Commission of Human Rights will issue a decision planning the work of this committee.

Law for Combating Crimes of Trafficking in Person

Published in Um Al-Quran newspaper

August 7, 2009

Article I

The following terms – wherever they appear in this law – have the meaning assigned to them below, unless the context requires otherwise:

1. Trafficking in Person: Use, transfer, accommodation, reception of a person for the purpose of abuse.
2. Transnational Crime: A crime would be of a transnational nature in the following cases:
 - a) If it is committed in more than one state;
 - b) If it is committed in one state but a large part of its preparation, planning, instruction or supervision took place in another state;
 - c) If it is committed in one state but its perpetrators are an organized criminal group practicing criminal activities in more than one state;
 - d) If it is committed in one state but has substantial effects in another state;
3. Organized Criminal Group: Any group consisting of two persons or more acting in concert to commit the crime of trafficking in person for the sake of gaining –directly or indirectly – a material, financial or other benefits.

Article II

Prohibits trafficking in any person in any form including forcing, threatening, defrauding, deceiving, kidnapping him/her. Prohibiting exploiting position, authority, exploiting a person's weakness, or giving person money or benefits to gain approval of one person to control another person for the purpose of sexual assault. Prohibits forced work or service, begging, slavery or semi slavery practices, enslaving, removing physical parts, or subjecting a person to medical tests.

Article III

Any person who commits the crime of trafficking in persons is sentenced to a term not exceeding (fifteen years) or a fine not exceeding (SR. one million), or both.

Article IV

Penalties provided for in this law are accentuated in the following cases:

1. If the crime is committed by and organized criminal group
2. If the crime is committed against a woman or people of special needs;
3. If the crime is committed against a child, even if the perpetrator is not aware that the victim is a child;
4. If the perpetrator used a weapon or threatened of its use;
5. If the perpetrator is a spouse of the victim or any of his ascendants ore descendants or guardian;
6. If perpetrator of the crime is an employer in law enforcement;
7. If crime is committed by more than one person;
8. If the crime was transnational;
9. If the crime resulted in a great harm to the victim or caused him permanent deformity.

Article V

The consent of the victim in any crime stated in this law does not affect punishment enforcement.

Article VI

Punishable by imprisonment for a term not exceeding (five years) or fine not exceeding (SR two thousand), or both whoever:

1. Use physical force, threats, intimidation or denial of any undue advantage, or promise of undeserved advantage, or offering it to incite false witnessing or providing false evidence relating to committing any of the crimes stated in this law.
2. Use physical force, threats or intimidation to interfere in the practice of any judicial officer – or law enforcement officer – while executing his official duties regarding any of the crimes mentioned in this law.

Article VII

Punished by imprisonment for a period not exceeding (two years) or a fine not exceeding (SR one Hundred thousand) or both, whoever has knowledge of any of the crimes stated in this law or intention of committing them, even if he was an official required of professional confidentiality, or received information or instructions, relating directly or indirectly, and did not inform the competent authorities.

The relevant court may exclude parents, children, spouses, brothers and sisters from this article.

Article VIII

Whoever participate in the crime of trafficking in persons, or has any relation to any of the crimes mentioned in articles II, IV and VI of this law shall receive the punishment of the perpetrator of the crime.

Article IX

Any person who acquire benefits from any of the crimes stated in this law, or hide these benefits or used them, or hid one or more persons that participated in the crime with the purpose of helping them to escape from justice, or participated in hiding evidences of a crime is punished by imprisonment for a period not exceeding (five) years.

The court may exempt the accused from punishment relating to hiding people in case the person in hiding is a spouse or his ascendants or descendants.

Article X

Attempt of any of the crimes mentioned in article (II), (IV) and (VI) of this law is punished as a full crime.

Article XI

The relevant court may at all times confiscate private funds, luggage and tools that are used or prepared for use for committing a crime of trafficking in parsons or gained after the crime is committed.

Article XII

Exempt from the penalties prescribed in this law any individual from the perpetrators who inform the competent authorities of the crime before it takes place and prevent its completion. If the report came after the occurrence of the crime, the reporter may be exempt from penalty if he enabled the authorities to arrest the other perpetrators. If the individual reported to the authorities during the investigation it is possible to reduce his sentence.

Article XIII

Without reliving the individual from his personal responsibilities, if the crime of trafficking in person took place through a legal personality, or in his name or on his behalf, he would

be punishable by a fine not exceeding (SR. 10 Millions). The court has the right to close his business or any of its branches temporarily or permanently.

Article XIV

Penalties stated in this law do not prevent applying more severe penalties in other laws.

Article XV

The following procedures are taken during investigation or trial concerning the victim of the crime of trafficking in person:

1. Informing the victim of his legal rights in a language that he understands
2. Allowing the victim the chance to explain his situation in being a victim of trafficking, as well as his legal, physical, psychological and social position.
3. Presenting him to a specialized physician, in case he needs a physical or psychological care, or if he requested to see such a physician.
4. Admitting the victim in one of the physical, psychological or social rehabilitation centers if his physical, psychological or age requires such admission.
5. Admitting him in a shelter if he is need of one.
6. Providing him with the necessary security protection if there is a need.
7. If the victim is a foreigner and it is necessary for him to stay in the Kingdom during the investigation procedures, the prosecution or the competent court would assess the matter.

Article XVI

Investigation and Prosecution Commission is the authority that carries out prosecution and investigation in crimes mentioned in this law. It is also the authority responsible for searching places of accommodating of victims to ensure executing judicial penalties in this regard.

This law would be in effect 90 days after being published by the official newspaper.